مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

تطور أدوات الدفع الالكتروني في ظل ازمة السيولة النقدية في ليبيا

أ. علي إبراهيم الهمالي
محاضر مساعد بقسم التمويل والمصارف- جامعة بنغازي

د. عبدالسلام أحمد الكزة
أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة بنغازي

https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v2i4.02

تاريخ الاستلام: 2024/04/22 ؛ **تاريخ القبول:** 2024/06/05 ؛ **تاريخ النشر:** 2024/09/01

المستخلص

تمر ليبيا بأزمة سيولة غير مسبوقة ساهمت في احجام إيداع العملاء لأموالهم بالمصارف وتنامي مشكلة شح السيولة النقدية (العملة الورقية) لدى المصارف التجارية، مما دفع المصرف المركزي (المنقسم بسبب الانقسام السياسي) إلى طباعة أوراق نقدية السياسة التي لم تثبت بانها حلاً ناجعاً للمشكلة. بالمقابل، وخلال ذات الفترة، شهد السوق الليبي نمواً كبيراً في استخدام أدوات الدفع الالكتروني. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطور استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في ظل أزمة السيولة النقدية في ليبيا. باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة منوعة مكونة من عملاء عاديين، موظفي مصارف، تجار، وعاملين بمؤسسات دفع إلكتروني وسيطة، بالإضافة للمقابلة وتحليل التقارير كأدوات ثانوية. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود تطور لأدوات الدفع الالكتروني متأثرة بأزمة السيولة النقدية في ليبيا. كما أن هذه النتيجة لا تختلف بين فئات المشاركين من عملاء عاديين وغيرهم. توصي الدراسة بضرورة دعم سياسة نقدية تحد من الاعتماد على النقود الورقية واهمها تخفيض الرسوم المفروضة على استخدامها وتسهيل تحويل الأموال بين المصارف وتطوير الخدمات المصرفية وتنويعها وتسهيل الإجراءات المتعلقة بها.

الكلمات المفتاحية: أدوات الدفع الالكتروني؛ ازمة السيولة النقدية؛ المصارف التجارية ، ليبيا.

Abstract

Following the political changes and disturbances, the Libyan economy has experienced a unique crisis of shortage of banknotes that the market mostly relies on financial transitions. The lack of trust on the banking system and services was the main reason forced people to keep banknotes as s storehouse of wealth away from their bank accounts. This study aims to examine the growing use of electronic payment services in light of the cash crisis in Libya. Data has collected mainly by a questionnaire distributed on a sample of electronic payment clients classified into: ordinary clients, retailers, bank clerks and employees of mediating electronic payment firms. Interviews with bank personnel and documents represented secondary sources of data. Data was descriptively analysed and related hypotheses were tested to conclude that there is a significance improvement of using electronic payments in relation to the cash crisis in Libya.

Keywords: Banknotes (cash) Crisis, Electronic Payment Services, Commercial Banks, Libya.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

المقدمة:

شهدت الخدمات والمعاملات المصرفية تطوراً كبيراً خلال العقود الأخيرة كان لها تأثير بارز على المعاملات المالية التي تضاءل اعتمادها على الطرق التقليدية مثل النقود الورقية والصكوك في صالح طرق الدفع الالكتروني. تسارع هذه التحولات في الاقتصاديات المتقدمة قابله بطء وحذر في الاقتصاديات الأقل نمواً لعدد من العوامل أهمها عدم وجود بيئة مصرفية مناسبة لاستيعاب هذه التحولات وايضاً وجود مخاطر مصاحبة للعمل الالكتروني. التغيرات السياسية في ليبيا وما صاحبها من تداعيات خلقت أزمة في السيولة النقدية وأدت إلى عزوف العملاء عن إيداع أموالهم بحساباتهم المصرفية. بالتوازي مع ذلك حدث نمو ملحوظ في استخدام أدوات الدفع الالكتروني في ليبيا الذي يعد متأخراً مقارنة بالعديد من الدول النامية. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير أزمة السيولة النقدية[1] على تطور وانتشار أدوات ووسائط الدفع الإلكتروني في السوق الليبية، من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أزمة السيولة والدفع الإلكتروني. يتمثل مجتمع الدراسة في مستخدمي أدوات الدفع الإلكتروني في السوق الليبية، حيث تم اختيار عينة عشوائية من فئات مختلفة (عملاء عاديين وتجار، وموظفي مؤسسات خدمات مصرفية وسيطة، وموظفي مصارف). وتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة بالإضافة لمصادر ثانوية مثل المقابلة الشخصية، والنشرات الاقتصادية، والتقارير.

مراجعة الأدب:

يخلص شاهين (2010) والبردويل (2015) إلى أن اهتمام البنوك بتنويع الخدمات الإلكترونية كان نتيجة لتطور بيئة العمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى الضغط على البنوك لإيجاد آليات جديدة في استخدام وتنويع الخدمات المصرفية الإلكترونية للمحافظة على العملاء وجذب عملاء جدد، وكذلك ضرورة قيام البنك بتقييم خدماتها المصرفية الإلكترونية بشكل دوري والاستماع لشكاوى العملاء ومقترحاتهم لمعرفة نقاط الضعف وتقويتها ومعرفة نقاط القوة وتعزيزها.

أكدت العديد من الدراسات أن هناك تحديات تواجه البنوك في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني ومحدودية استخدامها أهمها؛ قلة الكوادر البشرية المؤهلة لتنفيذ مهام خدمات الدفع الإلكتروني (أبوتمة وحاج الأمين، 2019؛ مختار والفيتوري، 2017)، وعدم تقبل الجمهور لاستخدام البطاقات المصرفية بالشكل المنتظر (شعبور ومرابطي، 2016)، وضعف شبكات الاتصال والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، وغياب

[1] يقصد بالسيولة النقدية العملة الورقية المتوفرة لدى الافراد والتي تأثرت نتيجة عدم اكتمال دورة السحب والايداع، وبالتالي عجزت المصارف في كثير من الأحيان عن تلبية احتياجات عملائها من النقود الورقية.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

الوعي المصرفي والائتماني (عقيل وآخرون، 2017؛ البصري وطاهر، 2018). بالمقابل، توصل سبتي ومحمد (2020) في بحثه الذي شمل (88) من مدراء وموظفين في أقسام الخدمات الإلكترونية، وجود علاقة تأثير معنوية (طردية) ذات دلالة إحصائية بين نظم الدفع الإلكتروني وربحية المصارف التجارية.

يوصي الشايب (2017) بتعميم وسائل الدفع الإلكتروني كأداة فعالة للرفع من حجم المعاملات المالية والناتج المحلي والحد من أزمة السيولة النقدية واكتناز النقود التي يشهدها الاقتصاد الجزائري. استنتج القاضي وآخرون (2017) اعتماداً على استبيان شمل 240 موظف في البنوك التجارية الأردنية وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر السيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية. بالمقابل، توصل بوعظمات وآخرون (2020) في دراستهم التي شملت ثلاث مصارف تجارية ليبية، إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية.

إن أزمة السيولة هي أزمة مالية في الأساس ناتجة عن خلل في هيكل المالية العامة عززتها جملة من العوامل الأخرى المرتبطة بأداء القطاع المصرفي ومستوى ونوعية الخدمات التي يقدمها، ومحدودية المتاح من النقد الأجنبي لمواجهة احتياجات المصارف بما في ذلك الاعتمادات المستندية لأغراض الاستيراد فصار اتجاه حركة السيولة من المصارف إلى التداول عوضاً عن الاحتفاظ بالسيولة في مكانها الطبيعي وهو البنوك (تقرير الاستقرار المالي،2017). يؤكد الدرسي (2021) أن السياسات التي أتبعها مصرف ليبيا المركزي لمواجهة أزمة السيولة النقدية في السنوات الأخيرة، قد ساعدت في حل جزئي للمشكلة ومن هذه السياسات: منحة أرباب الأسر ومنحة الأغراض الشخصية للطلب على العملة الأجنبية والزيادة في عرض النقود، كذلك تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني (مثل خدمات "أدفع لي"، و"موبي كاش"، والصكوك الإلكترونية وغيرها)، حيث أدى ذلك إلى انخفاض نسبة التفضيل النقدي والحد من أزمة نقص السيولة غير أنه لم يعالجها بشكل كامل. توصل الكرغلي والعريبي (2021) إلى أن أدوات التسويق المصرفي الإلكتروني "أدفع لي والصكوك السياحية" كان لها تأثيرها الموجب على أداء مصرف التجارة والتنمية. كذلك وجود تأثير لمتغير الزمن (2016–2019) على متوسط إجمالي الإيرادات "أدفع لي والصكوك السياحية"، ومن خلال العلاقة الارتباطية بين الزمن ومتوسط إجمالي الإيرادات.

تدعم دراسة مسعود (2017) هذا التأثير، حيث وجدت أن وسائل الدفع الإلكترونية تؤثر إيجابياً في حل المشاكل المصرفية وخاصة أزمة السيولة النقدية. بالمقابل، أجرى الرفاعي والدوفاني (2019) دراسة على أصحاب نقاط البيع ورؤساء أقسام البطاقات المصرفية بالمصارف التجارية في مدينة الخمس؛ ووجدوا أن هناك معوقات إدارية تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا وهي (مركزية

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

إصدار البطاقات المصرفية، ونقص عدد الموظفين بأقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية بالمصارف) بالإضافة إلى العديد من المعوقات الفنية.

مشكلة الدراسة:

اقتصر نظام المدفوعات بدولة ليبيا تاريخياً حسب (تقرير الاستقرار المالي، 2017) على استخدام النقد في تسوية المعاملات التي تتم بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على حد سواء، نتيجة لمحدودية وسائل الدفع الإلكتروني وضعف الإدراك بأهميتها. بداية من سنة 2014، انتشرت أدوات الدفع الإلكتروني المستخدمة بواسطة الهاتف المحمول والإنترنت، وتنامى استخدامها مع تفاقم أزمة السيولة النقدية، حيث سجل استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني بواسطة الهاتف المحمول خلال الفترة ما بين 2015 و2017 معدلات تتراوح بين 30%-25% من إجمالي المعاملات المصرفية، ويتوقع تنامي الطلب على أنظمة الدفع الإلكتروني في ظل استخدام شريحة كبيرة من عملاء المصارف لوسائل التكنولوجيا الرقمية وفق دراسات الشمول المالي التي بينت تسجيل ليبيا في سنة 2017، مقارنة بالسنوات السابقة، لمعدلات هامة من الناحية التاريخية في نسب الأشخاص البالغين المستخدمين لنظم المدفوعات الرقمية.

شكل (1): نسبة الأشخاص البالغين المستخدمين لنظام الدفع الرقمي بدولة ليبيا للعام 2017

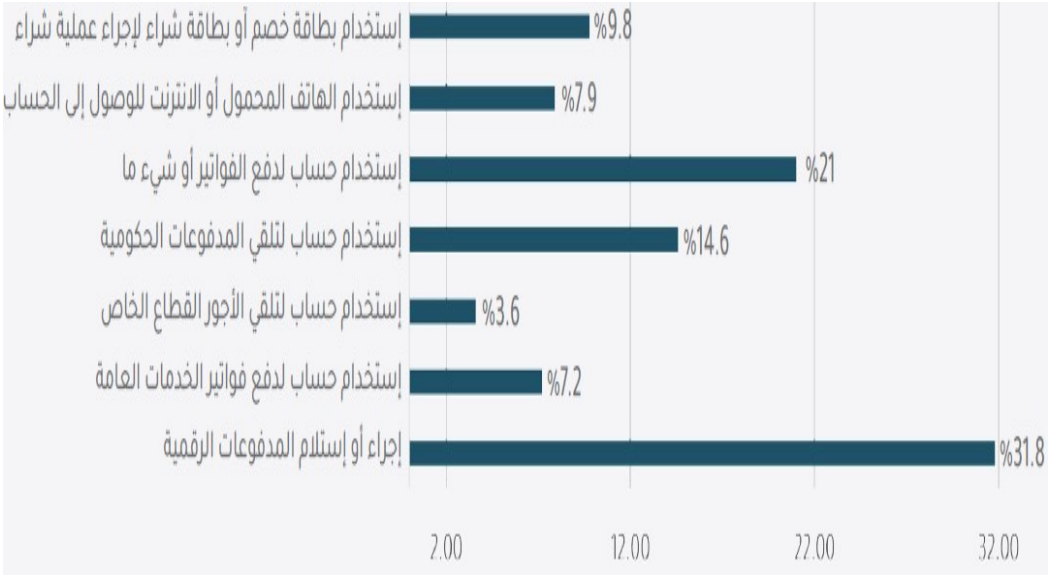

المصدر: مجموعة البنك الدولي

تفاقمت الازمة بعد سنة 2015، عندما زادت درجة تفضيل عملاء المصارف (أفراد ومؤسسات) الاحتفاظ بالعملة الورقية خارج الحسابات المصرفية والاعتماد عليها في المعاملات التجارية. حاول المصرف

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

المركزي معالجة الازمة بتبني تدابير أهمها، طباعة العملة وبيع العملات الأجنبية، وإدخال وسائل الدفع الإلكتروني غير أن تأثيرها كان جزئياً؛ فقد زاد أحجام المودعون عن الاحتفاظ بأموالهم بالمصارف، حيث تزايد حجم العملة الورقية المعروضة بنسبة 125%، 202%، 276%، 384% خلال السنوات من 2014 إلى 2017 مقارنة بحجم عملة متداول يقدر بحوالي 7.6 مليار دينار في سنة 2010، كما وصل رصيد العملة لدى الجمهور في الربع الثالث من عام (2020) حوالي 38.2 مليار دينار، وهذا الأمر يوضح تناقص الثقة في النظام المصرفي، وخوف العملاء من انهياره (بوفرنة، 2022).

تزامنت ازمة السيولة النقدية مع انتشار ملحوظ في خدمات الدفع الالكتروني، المرتبطة بشكل مباشر بالمصارف أو عبر مؤسسات وسيطة، غير أن الاعتماد على هذه الخدمات ظل بطيئاً ومحدوداً بسبب الانقطاع المتكرر للخدمة ومحدودية انتشارها بين التجار، والعمولات المصرفية والقيمة التي يفرضها التجار مقابل قبولهم للتحويلات المصرفية (وصلت في بعض الفترات إلى 40% من قيمة المشتريات). خلال السنوات اللاحقة ازداد استخدام أدوات الدفع الالكتروني مع انخفاض ملحوظ في نسب الزيادة في قيمة السلع التي يفرضها التجار مقابل وسائل الدفع غير النقدية.

أكدت عدد من الدراسات (المختار والفيتوري 2017، عقيل وآخرون 2017، البصري وطاهر 2018، أبوتمة والآمين 2019، الرفاعي والدوفاني 2019) محدودية استخدام وسائل الدّفع الإلكتروني في ليبيا، بسبب ضعف البنية التحتيّة اللازمة وخدمة الانترنت، وندرة الموارد البشريّة المؤهلة. بينت عملية مسح قام بها الباحثان أن عدد أدوات الدفع الالكتروني المستخدمة في السوق الليبية يبلغ حوالي 35 أداة تنوعت بين تطبيقات هواتف نقالة وبطاقات مصرفية وخدمات شركات وسيطة. خلصت دراسات أخرى إلى أن تعميم وسائل الدّفع الإلكتروني يساهم في تقليل الاعتماد على الأوراق النقدية وبالتالي الحد من أزمة السيولة النقدية التي تعاني منها المصارف التّجاريّة ويزيد من ربحيتها (شاهين 2010، الشايب 2017، مسعود 2017، الكرغلي والعريبي، 2021).

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال انها قد تمثل إضافة للجهد المعرفي وإثراء المكتبة العلمية في المجال المتعلق بالسيولة وإدارتها خلال فترات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والوقوف على أسباب الأزمة وإمكانية علاجها. إضافة لذلك، قد تساهم الدراسة في توفير معلومات حول الوضع الحالي لوسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة في ليبيا ومستقبلها. كما يمكن ان تساهم الدراسة عملياً في إثبات وتشخيص وتحليل ظاهرة فريدة مر بها الاقتصاد الليبي تمثلت في عدم قدرة النظام المصرفي على توفير سيولة نقدية كافية لتلبية احتياج عملائها (أو بالأحرى عدم قدرة المصرف المركزي على إدارة السيولة النقدية وتدفقها

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

من خلال النظام المصرفي) وتزامن ذلك مع تحول المصارف التجارية الليبية إلى الرقمية واستخدام أدوات الدفع الالكتروني وفيما إذا تأثر ذلك بعامل عدم توفر السيولة النقدية كدافع ومحفز لانتشار هذه الادوات.

منهجية الدراسة

تهدف هذه الورقة إلى دراسة ظاهرة فريدة واجهها الاقتصاد الليبي نتجت عن التغيرات السياسية التي أعقبت احداث فبراير 2011، تمثلت في أزمة سيولة نقدية اضعفت الثقة في النظام المصرفي وتسببت في استخدام الافراد للأوراق النقدية كمخزون للمدخرات خارج الحسابات المصرفية. صاحب ذلك نمواً في استخدام أدوات ووسائط الدفع الالكتروني سواء المرتبطة مباشرة بالحساب المصرفي للعميل أو عن طريق مؤسسات مالية وسيطة. ايضاً، ظهرت تكلفة إضافية (عمولة) يتحملها المشتري مقابل استخدام المعاملات المصرفية بدلاً من الأوراق النقدية وصلت في ذروة الازمة إلى نسبة 40% من قيمة المشتريات، أسست على وجود سعرين للعملات الأجنبية في السوق الموازي (السعر مقابل أوراق نقدية والسعر مقابل معاملة مصرفية). تحاول هذه الورقة البحثية دراسة مدى تطور أدوات ووسائط الدفع الالكتروني في ظل أزمة السيولة النقدية في ليبيا.

للإجابة عن تساؤل الدراسة وتحقيقاً لأهدافها تمت صياغة الفرضية التالية:

H0: لا يوجد تطور لأدوات ووسائط الدفع الإلكتروني في ظل أزمة السيولة النقدية في ليبيا

H1: يوجد تطور لأدوات ووسائط الدفع الإلكتروني في ظل أزمة السيولة النقدية في ليبيا

استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة رئيسية لتجميع البيانات من العينة البالغ عددها 400 مفردة والتي تم اختيارها عشوائياً من مجتمع الدراسة المتمثل في عملاء المصارف التجارية المستخدمين لواحدة على الأقل من أدوات الدفع الالكتروني. تم استلام 381 صحيفة استبيان قابلة للتحليل، بنسبة ردود مرضية بلغت حوالي 95%. احتوى الاستبيان على جزء متعلق ببيانات ديموغرافية وجزء أكبر يتعلق ببيانات عن الهدف الرئيسي للدراسة. تم اختبار الاستبيان على عينة استطلاعية بلغت 36 مفردة وإجراء تعديلات في الأسئلة والصياغة. كما تم عرض الاستبيان على عدد من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في المحاسبة والتمويل والاحصاء بجامعة بنغازي واجراء تعديلات بناء على ملاحظاتهم.

اعتمدت الدراسة على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وتم استخدام عدد من أدوات الإحصاء الوصفي (التكرار، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري)، والاحصاء الاستدلالي باختباراته المعلمية بعد التأكد من تبعية البيانات للتوزيع باستخدام اختبار كولموجروف–سميرانوف

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

Kolmogorov–Smirnov، حيث كانت القيم الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة 0.05، واختبار ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي الذي كان مرتفعاً بشكل ملحوظ عن القيمة الحرجة (60%)، حيث كان معامل الثبات 0.910 ومعامل الصدق 0.953.

اعتمدت الدراسة نموذجاً إحصائياً لتحليل إجابات الاستبيان، وهو مقياس إحصائي لتحليل متوسط الإجابات يعتمد على تحديد مدى مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا الحقيقية)، وذلك عن طريق حساب المدى، بطرح أكبر قيمة للمقياس من أقل قيمة (5–1=4)، ومن ثم تقسيم المدى على أكبر قيمة في المقياس (4/5=0.80)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة للمقياس للحصول على مدى مستوى المؤشر كما يبين جدول (1).

جدول (1) مستوى المؤشر

الرمز	المتوسط الحسابي المرجح للإجابات	المستوى
1	من 1 إلى أقل 1.80	غير موافق بشدة
2	من 1.80 إلى أقل 2.60	غير موافق
3	من 2.60 إلى أقل 3.40	محايد
4	من 3.40 إلى أقل 4.20	موافق
5	من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جانبيها النظري والتطبيقي وذلك من خلال مراجعة أدبيات الدراسة وتحديد الإطار النظري للدراسة للتّعرف على المصطلحات ذات الخصوصية للدراسة، كذلك تم الاعتماد على البيانات المالية، الاستبيان، التقارير، حيث تم دراسة واقع التعامل بأدوات الدفع الإلكتروني بعد أزمة السيولة النقدية، وكذلك حصر أنواع الخدمات المتوفرة سواء من المصرف بشكل مباشر (مثل بطاقة الدفع موبي كاش، أدفع لي، خدمات الهاتف، التحويلات المالية) أو عبر شركات وسيطة (مثل بطاقة تداول، كاش، وغيرهما)، كما تم التعرف على أسباب تفاقم أزمة السيولة من خلال البيانات المالية ومقارنة النتائج العملية (الاستنتاجات العملية للدراسة) مع الاستنتاجات النظرية. تتمثل الحدود المكانية للدراسة بمجتمع الدراسة الذي يمثل مستخدمي أدوات الدفع الإلكتروني في السوق الليبية، ومنها تم اختيار عينة من فئات مختلفة (عملاء عاديين وتجار، موظفي مصارف، وموظفي شركات خدمات دفع الكتروني وسيطة).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مفهوم السيولة

يقصد بالسيولة مدى قدرة المصرف على مواجهة طلبات سحب المودعين ومقابلة الائتمان من خلال أرصدته النّقدية السائلة التي يحتفظ بها، أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود سائلة دون تحمله لأي خسارة. وترتبط قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بعاملين أساسين هما: سيولة أصوله وسيولة السوق. كما يمكن التمييز بين مفهومين للسيولة هما: السيولة النقدية (الجاهزة) وهي الأرصدة الموجودة تحت تصرف المصرف، وتشمل كل من النقدية والعملات الأجنبية، الودائع لدى المصارف الأخرى والمصارف المركزية والصكوك تحت التحصيل، والسيولة شبة النقدية وهي الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة وسرعة سواء عن طريق البيع أو الرهن، وتشمل كل من: أذونات الخزينة، الكمبيالات المخصومة، والأوراق الماليّة من أسهم وسندات (بونيهي، 2016).

كما تعرف السيولة أيضاً بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات افراد المجتمع، وينبغي أن نفرق بين السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ككل أو النوعي، والسيولة على مستوى المصرف نفسه، فالأولى تعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان، أما السيولة على مستوى المصرف فإنها تختلف عما سبق، فالتحويلات بين المصارف لا تأثير لها على السيولة العامة للجهاز المصرفي، ولكن هذه التحويلات تؤثر على سيولة المصرف الذي سحبت منه الودائع. وهناك من يعرف السيولة بأنها احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل أصول سائلة بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير (بوعبدلي وسعيد، 2014).

يعرض الشكل (1) بيانياً التغيرات في بند السيولة خلال السنوات من 2010 إلى 2022م وفق تقرير مصرف ليبيا المركزي لسنة 2022. يبين الرسم البياني انخفاض مؤشر السيولة النقدية إلى أدنى مستوياته خلال السنوات 2015، 2016، 2017، وتعافيه في السنوات 2018 و2019. وتراجعه النسبي في سنة 2020 ثم ارتفاعه إلى أعلى قيمة له (2.7 مليار دينار) في سنة 2021.

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

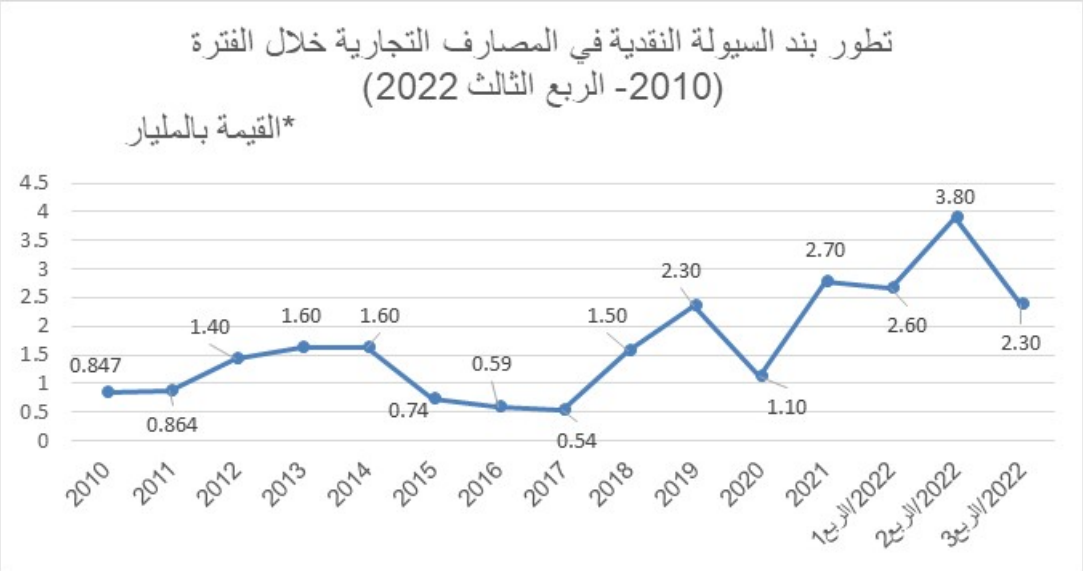

شكل (1): تطور السيولة النقدية في المصارف التجارية الليبية (تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2022)

للسيولة أهمية كبيرة لجميع الأطراف المتعاملة مع القطاع المصرفي وأهمها المقرضين والمقترضين وذلك لأنها تعد من السمات الحيوية التي تميز المصارف عن المؤسسات والوحدات الاقتصادية الأخرى؛ ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بالتزاماتها المالية لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة يمكن أن تفقد المصرف ثقة المودعين وقد يؤدي إلى إفلاسه نتيجة زيادة سحب الودائع (الموسوي،2011).

وتعتبر السيولة ذات أهمية خاصة للمصارف بالمقارنة مع الوحدات غير المالية، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب. ولأن مثل هذه الاحتياجات مستمرة، يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهتها؛ لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها بعض الإيجابيات (فخاري وزبيري، 2018) منها: الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته، وتعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، وتجنب دفع تكلفة أموال أعلى، وكذلك تجنب اللجوء إلى الاقتراض أو البيع الجبري لبعض الأصول وما ينتج عنها من سلبيات.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مخاطر السيولة:

يعرف بوعظمات وآخرون (2020) مخاطر السيولة على أنها عدم قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع، ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة، وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخيرها، وذلك نتيجة صعوبات يواجهها المصرف في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة. كما أنها تنشأ نتيجة عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته عندما يحل موعد استحقاقها دون تحمل خسارة غير مقبولة. الغافود (2019) يعرض يحدد مخاطر السيولة في ثلاثة أنواع: تمويلية (عدم قدرة المصرف على مواجهة المتطلبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة دون التأثير على عملياته اليومية)، سوقية (صعوبة التصرف في بعض الأصول بالبيع أو الرهن وفق الأسعار السائدة)، وعرضية (تنشأ عن عمليات السحب المفاجئ من ودائع العملاء أو حساباتهم).

أزمة السيولة في ليبيا:

قام مصرف ليبيا المركزي في يوليو 2005م بإنشاء لجنة لدراسة ووضع إطار للسياسة النقدية ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي والمحافظة على المستوى العام للأسعار وسلامة النظام المصرفي، إلا أن تعطيل عمل هذه اللجنة وضعف أداءها أدى إلى عدم تحقيق أهداف السياسة النقدية وفشل في احتواء أزمة السيولة. بالرغم من الزيادة في المعروض النقدي، يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود الورقية خارج المصارف مما أدى إلى عدم اكتمال دورة السيولة وتسرب النقود إلى قنوات موازية للمصارف، حيث قدرت العملة المحلية الورقية المتداولة خلال سنة 2016 بحوالي 27 مليار دينار ليبي ارتفعت بعدها إلى 31 مليار خلال سنة 2017. من ناحية أخرى انخفضت الودائع الزمنية من 4 مليار دينار في سنة 2013م، إلى 1 مليار دينار في سنة 2016 ثم ارتفعت في سنة 2017 إلى حوالي 2.2 مليار دينار (تقرير الاستقرار المالي، 2017). بالتالي، يمكن القول إن أزمة السيولة النقدية كان لها الأثر القانوني على معاملات العملاء في المصارف التجارية، بمعنى أن العميل الذي لديه رصيد في حسابه لا يستطيع الوفاء بالتزاماته تجاه العميل الآخر والسبب هو أن المصرف غير قادر على توفير السيولة النقدية وبالتالي هو معرض للقضاء، والخسائر، ومخاطر السمعة. لذلك، أصبح عمل المصارف التجارية مقتصراً في إيجاد الحلول لأزمة السيولة النقدية فقط. كذلك طبيعة عمل المصارف التجارية تأثرت بالعديد من الأحداث أهمها: انقسام مصرف ليبيا المركزي، وقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية. أثرت أزمة السيولة النقدية على سمعة المصارف التجارية ومثلت ثقافة العميل عاملاً مساعداً في عدم تطور الخدمات المصرفية؛ فبطء استجابته للتعامل مع جهاز الصراف الآلي، ونقاط البيع، ورفضه استلام بطاقة

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

السحب الذاتي، أثر سلباً على جهود المصارف في التقدم وتطور أداوت الدفع الإلكتروني (مقابلات شخصية مع خبرات مصرفية، 2022).

مفهوم الدفع الإلكتروني:

الدفع الإلكتروني هو منظومة برامج الكترونية متكاملة توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، تعمل تحت مظلة من قواعد وقوانين، تضمن سرية وحماية إجراءات الشراء ووصول الخدمة. أيضاً هو وسيلة لإجراء المعاملات أو دفع ثمن المنتجات والخدمات من خلال إحدى الادوات الإلكترونية التي تقدمها المؤسسات المصرفية والمالية بدلاً من استخدام النقد أو الشيكات (سلمان وآخرون،2020). يهدف نظام الدفع الإلكتروني تمكين الأفراد والشركات من إجراء التحويلات المالية آلياً، مع ضمان وصولها إلى المستفيد في وقت معين، وإتاحة الفرصة للمصارف لتقديم خدمات مصرفية متطورة، والمساهمة في تخفيض تكاليف ومصاريف تنفيذ الخدمات المصرفية، كذلك تجنب المخاطر التي تنشأ عن عمليات التداول المباشر للنقود، والاستغناء عن نقلها يدوياً، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة دوران الأوراق المالية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال تطبيق أحدث النظم والتقنيات الإلكترونية (جاسم ومحمد، 2020).

تتميز أدوات الدفع الالكتروني بانها وسائل مقبولة دولياً تمكن من ابرام عقود والسداد عن بعد (بريكة وشوق، 2014)، كما انها تتميز بالسهولة والسرعة والكفاءة وانخفاض التكلفة، وتمكن من الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين (أبوتمة وحاج الأمين، 2019). بالمقابل، هناك مخاطر مصاحبة لاستخدام المعاملات المالية الالكترونية يوجزها عبد الرحيم (2010) في مخاطر تنظيمية (صعوبة مراقبة وتحديد الكتلة النقدية)، ومخاطر قانونية (مرتبطة بسرية المعاملات الالكترونية وما يمكن أن ينتج عنها من تهرب ضريبي وممارسة غسيل الأموال)، ومخاطر العمليات (تتعلق بالتهديدات الأمنية التي تأتي من داخل النظام أو خارجه)، ومخاطر السمعة (مواجهة أحد المصارف لمشاكل في تقديم خدماته الالكترونية، قد ينتج عنه فقدان الثقة في كل المصارف المقدمة لهذه الخدمات).

كما يواجه نظام الدفع الإلكتروني في ليبيا العديد من الصعوبات منها: البنية التحتية للمصارف التجارية، وعدم دمج فروع المصارف التجارية في نظام واحد؛ تماشياً مع منظومة الدفع الإلكتروني، وضعف الكفاءة، وعدم توفر عنصر الأمان، وعدم التسويق الجيد لأنواع أداوت الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى ثقافة المجتمع الليبي والعامل الديني من جهة الإباحة والتحريم، (مقابلات شخصية مع خبرات مصرفية، 2022).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

أدوات الدفع الإلكتروني في ليبيا:

أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (10) لسنة 2017، بشأن الضوابط والتعليمات الخاصة بخدمة الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول والخاصة بالمحفظة الإلكترونية. أهم ما نص عليه القرار ربط المحفظة الإلكترونية بهاتف العميل، وبيان آلية الدفع وتحويل الأموال والتسويات والحماية. كما نص المشرع صراحة بقانونية المستندات والتوقيعات الإلكترونية وكافة مخرجات الحاسوب وعدها بمثابة الدفاتر القانونية المنصوص عليها في القانون التجاري والقوانين المكملة لها؛ وذلك استناداً على أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف وتعديلاته (القانون رقم 46 لسنة 2012) والتي تنص على أنه "يعتد بالمستندات والتوقيعات الإلكترونية، التي تتم في إطار المعاملات المصرفية وما يتصل بها من معاملات أخرى، وتكون لها الحجية في إثبات ما تضمنه من بيانات" ونصت أيضاً على أنه "تعتبر مخرجات الحاسوب المتعلقة بالخدمات المصرفية بمثابة الدفاتر القانونية المنصوص عليها بالقانون التجاري والقوانين المكملة له".

دعماً لخدمات الدفع الالكتروني في السوق الليبية، تم انشاء عدد من الشركات الوسيطة أهمها شركة معاملات للخدمات المالية (تأسست عام 1994 باسم شركة الصرافة المالية) وتقوم بإدارة شبكة الموزع الوطني للمعاملات الإلكترونية، وتقديم خدمات الإسناد الخارجي للمصارف والمؤسسات المحلية والخارجية، كذلك إدارة وقبول وإصدار بطاقات الدّفع الإلكتروني، وإدارة ومراقبة آلات الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع، ومراقبة وتتبع الاحتيال في الدفع الإلكتروني وشركة مسارات لتقنية المعلومات والخدمات المالية (تأسست عام 2005) التي تقدم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ونقاط البيع، وشركة تداول (تأسست عام 2014) التي تعتبر من الشركات الرائدة في مجال الدفع الالكتروني.

تحليل البيانات والنتائج:

يعرض جدول (2) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، مبيناً أن أعمار حوالي ثلثي المشاركين (64.5%) أعمارهم بين 30 إلى 50 عاماً، بينما أعمار حوالي 25% أقل من 30 عام. يحمل معظم المشاركين (65.9%) مؤهلات جامعية أو ما يعادلها (18.4% منهم يحمل درجة ماجستير أو دكتوراه)، كما أن حوالي ثلثي المشاركين متخصصون في العلوم الاقتصادية والمالية. تتوزع فئات العينة إلى عملاء عاديين وتجار بنسبة 47.2%، فئة موظفين في شركة خدمات دفع الكتروني وسيطة بنسبة 8.1%، وموظفي مصارف بنسبة 44.6%. معظم المشاركين (88.2%) استخدموا أدوات الدفع الالكتروني في الفترة من 2015 إلى 2020 والذي يتزامن مع ظهور أزمة السيولة النقدية في السوق الليبية.

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

جدول (2): الخصائص الديموغرافية للمشاركين الدراسة

البيان	المستويات	التكرار	النسبة %
العمر	أقل من 30 عام	94	24.7
	30 إلى 50	246	64.5
	أكثر من 50	41	10.8
المستوى العلمي	ثانوي أو أقل	60	15.7
	جامعي أو ما يعادله	251	65.9
	ماجستير أو دكتوراه	70	18.4
التخصص العلمي	علوم اقتصادية ومالية	241	63.2
	تخصصات أخرى	140	36.7
نوع العميل	عميل عادي	138	36.2
	تاجر	42	11.1
	موظف شركة وسيطة	31	8.1
	موظف مصرفي	170	44.6
بداية استخدام أدوات الدفع الإلكتروني	2017-2015	178	46.7
	2020-2018	158	41.5
	2022-2021	45	11.8

كما يبين جدول (3) آراء المشاركين في الدراسة حول استخدام أدوات الدفع الالكتروني المختلفة. يلاحظ ان معظمهم يعتبرون أنفسهم ملمين بكيفية استخدام أدوات الدفع الالكتروني ويرون أن استخدامها تزايد بعد أزمة السيولة النقدية (المتوسط الحسابي 4.28)، وإنها تقدم بديلاً مقبولاً يفضلونه عن الأوراق النقدية، وأن قبول المؤسسات التجارية لوسائل الدفع الالكتروني قد ساهم في انتشارها والاعتماد عليها.

يرى معظم المشاركين أن المصارف لا تقدم برامج توعية كافية لتشجيع عملائها على استخدام وسائل الدفع الالكتروني. مع ذلك، معظمهم يشعرون براحة وامان أكثر عند استخدامهم لهذه الوسائل، حيث يعتبرونها وسيلة سريعة وسهلة الاستخدام وفعالة مفضلة عن النقود الورقية، ولديهم ثقة أكبر في الأدوات التي تقدمها المصارف التجارية مباشرة مقارنة بتلك التي تقدمها الشركات الوسيطة.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

جدول (3): انتشار استخدام أدوات الدفع الالكتروني ورضا العملاء عنها

البيان	1= غير موافق بشدة & 5 = موافق بشدة %					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	1	2	3	4	5		
اعتبر نفسي ملماً بأدوات الدفع الإلكتروني التي تقدمها المصارف	1.0	4.2	15.0	50.9	28.9	4.02	0.83
أفضل استخدام الدفع الإلكتروني عن استخدام الأوراق النقدية	2.1	6.0	8.9	46.7	36.2	4.08	0.93
أشعر براحة أكثر عند استخدام الدفع الإلكتروني	2.9	10.8	16.8	42.0	27.6	3.80	1.04
أشعر بأمان أكثر عند استخدام الدفع الإلكتروني	1.3	6.3	23.9	45.4	23.1	3.82	0.90
تزايد استخدم أداوت الدفع الإلكتروني بعد أزمة السيولة النقدية	0	1.6	11.8	43.6	43.0	4.28	0.73
أثق في أدوات الدفع الإلكتروني التي تقدمها المصارف بشكل مباشر	1.8	5.2	25.2	48.0	19.7	3.78	0.88
أثق في أدوات الدفع الإلكتروني التي تقدمها الشركات الوسيطة	1.6	7.6	31.5	43.8	15.5	3.64	0.88
اعتبر عمولات خدمات الدفع الإلكتروني معقولة	5.5	17.3	22.6	43.3	11.3	3.37	1.06
اعتبر طرق الدفع الإلكتروني سهلة الاستخدام وفعالة	1.0	7.1	20.7	52.0	19.2	3.81	0.86
اعتبر الزيادة التي يفرضها البائع مقابل استخدام الدفع الإلكتروني معقولة ومنطقية	13.9	27.3	23.6	26.2	8.9	2.89	1.20
أرى أن سرعة العملية تشجع استخدام الدفع الإلكتروني	2.4	5.5	15.5	52.0	24.7	3.91	0.91
أرى أن أدوات الدفع الإلكتروني تقدم بديلاً مقبولاً للعملات الورقية	1.0	3.9	9.7	56.4	28.9	4.08	0.79
لا تعاني خدمات الدفع الإلكتروني من انقطاعات مؤثرة	8.1	25.2	27.8	28.3	10.5	3.07	1.13
أفضل استخدم أدوات الدفع الإلكتروني حتى في حالة توفر النقود الورقية	4.5	8.7	44.5	50.4	24.9	3.82	1.04
تقدم المصارف برامج توعية تشجع على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني	2.1	13.6	23.6	43.0	17.6	3.60	0.99
ساهم قبول المؤسسات التجارية لوسائل الدفع الالكتروني على انتشارها والاعتماد عليها.	0.5	1.8	13.6	57.2	26.8	4.07	0.72

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

يعتبر عدد مهم من المشاركين ان العمولات التي تفرضها المصارف مقابل خدمات الدفع الالكتروني معقولة، بينما لا يوافق معظمهم على الزيادة التي يفرضها التجار في حالة السداد غير النقدي. كما أنهم يتفقون على أن الخدمات الالكترونية تعاني من انقطاعات تؤثر في درجة الاعتماد عليها. فيما يشعر المشاركين (كما يبين جدول 3) بدرجة كبيرة من الرضا بخصوص جودة الخدمات المصرفية الداعمة لعمليات الدفع الالكتروني مثل إصدار البطاقات، وارقامها السرية، والحماية، واستخدام أدوات السحب الذاتي، ونقاط البيع، وأجراء تعديلات على البيانات، وغيرها؛ يبين جدول (3) أن المشاركين يشعرون إلى درجة كبيرة بالرضا عن جودة هذه الخدمات.

جدول(3): رضا العملاء عن الخدمات المصرفية الالكترونية

البيان	1= سيئة جداً & 5 = مرضية جداً %					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	1	2	3	4	5		
إصدار بطاقات جديدة	1.0	4.5	29.9	39.6	24.9	3.82	0.89
إصدار بطاقات بدل فاقد	1.3	6.8	34.4	39.6	17.8	3.65	0.89
إصدار رقم سري بطاقة	1.0	5.0	29.7	45.1	19.2	3.76	0.85
الحماية	1.0	3.9	28.	44.4	22.3	3.82	0.85
نقاط بيع POS	1.6	6.8	43.0	34.1	14.4	3.53	0.87
التذكير بكلمات المرور	0.3	4.2	27.6	44.1	23.9	3.87	0.83
استخدام آلات السحب الذاتي	2.6	8.9	35.4	37.3	15.7	3.54	094
إيقاف بطاقة	1.0	8.1	34.1	38.6	18.1	3.64	0.90
تقديم معلومات	1.3	6.6	36.0	38.3	17.8	3.64	0.89
شراء كروت دفع مسبق	0	1.8	15.0	39.6	43.6	4.24	0.77
تعديل رقم الهاتف	0.3	4.5	24.1	44.4	26.8	3.92	0.84
تعديل البريد الإلكتروني	1.6	6.3	32.3	39.1	20.7	3.71	0.91
المجموع						**3.76**	**0.59**

اختبار فرضية الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو اختبار فيما إذا كانت هناك انتشار لأدوات الدفع الالكتروني في السوق الليبية في ظل ما تعانيه البلاد من ازمة سيولة نقدية نتيجة عدم توفر عملة ورقية كافية لدى المواطنين. عليه تمت صياغة الفرضية التالية:

H0: لا يوجد تطور لأدوات ووسائط الدفع الالكتروني في ظل ازمة السيولة النقدية في ليبيا

H1: يوجد تطور لأدوات ووسائط الدفع الالكتروني في ظل أزمة السيولة في ليبيا

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة One sample t-test كما يوضح جدول (4). يلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لبيانات الدراسة 3.82 والانحراف المعياري 0.48، وبالتالي تقع إجابات المشاركين ضمن مستوى "موافق"، كذلك يلاحظ أن القيمة الاحتمالية للمحور (0.000) أقل من (0.05). يقودنا ذلك إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تدعم وجود تطور وانتشار لأدوات ووسائط الدفع الالكتروني في ظل أزمة السيولة النقدية في ليبيا.

جدول (4) نتائج اختبار (t) لعينة واحدة One sample t-test

المحور	العدد N	المتوسط	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
أزمة السيولة وتأثيرها على أدوات الدفع الإلكتروني.	381	3.82	0.48	32.7	380	.000

توافقت هذه النتيجة مع إفادة عدد من الخبرات المصرفية (مقابلات شخصية، 2022) بأن أزمة السيولة هي سبب من أسباب تطور أدوات ووسائط الدفع الإلكتروني وانتشارها، حيث أن التأثير واضح وإيجابي جداً، وشعور العميل بأهمية الدفع الإلكتروني أبان أزمة السيولة، حيث مثل أهم الحلول الناجعة للحد من أثار أزمة السيولة.

لتحليل أكثر عمقاً، تم تقسيم عينة الدراسة على أساس نوع العميل إلى: عميل عادي، تاجر، موظف بشركة دفع الكتروني وسيطة، وموظف مصرفي. المنطق من هذا التقسيم معرفة مدى انتشار ونمو خدمات الدفع الالكتروني ضمن فئات من العملاء تتفاوت في امكانية الحصول على السيولة النقدية. موظف المصرف، مثلاً، يمكنه وضعه الوظيفي من الحصول على نقدية بسهولة مقارنة بالفئات الأخرى وخاصة العميل العادي الذي تتوفر له نقدية بصعوبة مقارنة بجميع الفئات الأخرى. ربما يقودنا هكذا تحليل إلى مؤشرات ذات أهمية ودلالة بشأن تأثير السيولة على تزايد استخدام وسائل الدفع الالكتروني؛ بحيث إذا وجدنا تزايد في استخدام أدوات الدفع الالكتروني ضمن الفئات التي تستطيع الحصول على احتياجاتها من النقود الورقية (موظفي المصارف مثلاً) برغم تكاليف التعامل بها، يمكن استنتاج أن نمو وانتشار أدوات الدفع الالكتروني طبيعي وإن أزمة السيولة النقدية كانت هي الحافز لذلك النمو والانتشار في السوق الليبية.

بناء عليه، تم اختبار الفرضية الفرعية التالية:

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

H0: لا يوجد اختلاف في إجابات المشاركين حيال تطور أدوات ووسائط الدفع الإلكتروني وانتشارها في ظل أزمة السيولة وفقاً لمتغير نوع العميل.

H1: يوجد اختلاف في إجابات المشاركين حيال تطور أدوات ووسائط الدفع الإلكتروني وانتشارها في ظل أزمة السيولة وفقاً لمتغير نوع العميل.

تم اختبار الفرضية باستخدام (One-way ANOVA)، كما يوضح جدول (5). يلاحظ من الجدول أن قيمة الدلالة كانت أكبر من مستوى المعنوية 5%. لذا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول لا يوجد اختلاف في إجابات المشاركين وفقاً لمتغير نوع العميل حيال تطور أدوات ووسائط الدفع الإلكتروني وانتشارها في ظل ازمة السيولة في السوق الليبية. بالتالي، يمكن الاستنتاج أن نمو وانتشار أدوات الدفع الالكتروني يمثل تطوراً طبيعياً للمنتجات والخدمات المصرفية وليس له علاقة مباشرة بأزمة السيولة النقدية التي تعاني منها ليبيا.

جدول (5): نتائج اختبار تحليل التباين باستخدام (AN0VA) لمتغير نوع العميل

المؤشر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	F	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
تطور أدوات الدفع الإلكتروني في ازمة السيولة	بين المجموعات	0.134	3	0.045	0.186	0.906	غير دال
	داخل المجموعات	90.60	377	0.240			
	الكلي	**90.74**	**380**				

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وفقاً لمتغير نوع العميل

البيان	أزمة السيولة وتأثيرها على أدوات ووسائط الدّفع الإلكتروني	
	المتوسط	الانحراف المعياري
عميل عادي	3.799	0.501
تاجر	3.858	0.545
موظف في شركة وسيطة	3.817	0.471
موظف مصرف	3.828	0.469
المجمـــوع	**3.820**	**.0488**

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

يبين الجدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعينة الدراسة والتي تمثلت في أربع فئات مختلفة (عميل عادي وتاجر، موظف في شركة وسيطة، موظف مصرفي) وهم مستخدمين ومصدرين للدفع الإلكتروني.

عند مقارنة فئة موظفي المصارف بمتوسط 3.828، وبانحراف معياري 0.469، وهي الفئة غير المحتاجة إلى النقد باعتبارها تتحصل على قيمة المرتب نقداً، مع الفئات الأخرى (العميل العادي، التاجر، الموظفين في شركات وسيطة) بمتوسطات حسابية على التوالي 3.799، 3.858، 3.817، وبانحرافات معيارية 0.501، 0.545، 0.471، وهم الفئات التي تحتاج إلى النقد باعتبارهم يحصلون على قيمة مرتبهم من الحساب المصرفي، يلاحظ بأن المتوسطات قريبة جداً من بعضها ولا يوجد تفاوت في الإجابات فيما بينها. كما يلاحظ من خلال المتوسط (العام) المرجح 3.82 والذي هو يقع في مدى مستوى مؤشر (3.40 إلى أقل من 4.20) أي في مستوى موافق، وبالتالي يمكن القول بأن أزمة السيولة النقدية، والنمو الطبيعي للخدمة كان لكل منهما تأثير على أدوات ووسائط الدفع الإلكتروني وانتشارها في السوق الليبية.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة من خلال تحليل البيانات واختبار فرضياتها، ونتائج التحليل الإحصائي، إلى النّتائج التالية:

1. وجود تطور وانتشار لأدوات ووسائط الدفع الالكتروني في ظل تداعيات ازمة السيولة النقدية في ليبيا.

2. بينت نتائج الدراسة عدم وجود اختلاف حقيقي في متوسط إجابات المشاركين حيال تأثير أزمة السيولة النقدية على أدوات ووسائط الدّفع الإلكتروني وانتشارها وفقاً لنوع العميل. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن التطور الطبيعي للمنتجات والخدمات الإلكترونية من قبل المصارف والشركات الوسيطة كان له دور في انتشار أداوت ووسائط الدفع الإلكتروني في السوق الليبية.

3. بينت نتائج الدراسة نسبة مستخدمي الدفع الإلكتروني المشاركين من سنة (2015–2017) أي بعد أزمة السيولة هي (46.7%)، ومن سنة (2018–2020) هي (41.5%)، وهذا يشير إلى أن أزمة السيولة النقدية حفزت أدوات ووسائط الدفع الإلكتروني على انتشارها ومن الممكن الاعتماد عليها كبديل فعال للعملات الورقية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة مسعود (2017)، التي تقول أن وسائل الدّفع الإلكترونية تؤثر إيجابياً في حل المشاكل المصرفية وخاصة أزمة السيولة، ودراسة الدرسي (2021) التي

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

تقول أن السياسات التي أتبعها مصرف ليبيا المركزي لمواجهة أزمة السيولة النقدية في السنوات الأخيرة، وأهمها تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني، ساعدت على تخفيف أزمة نقص السيولة النقدية وتخفيض نسبة التفضيل النقدي.

4. ساهمت أزمة السيولة النقدية في زيادة انتشار أدوات ووسائط الدفع الإلكتروني في السوق الليبية، حيث بلغ معدل انتشار أدوات ووسائط الدّفع الإلكتروني 4.2 أداة مستخدمة لكل مبحوث. تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة المختار والفيتوري (2017)، التي تقول إن الوسائل الإلكترونية مستخدمة بشكل قليل وغير فعال. ودراسة عقيل وآخرون (2017). التي تقول إن هناك صعوبات في استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني وإن استخدام هذه البطاقات كان في حدود ضيقة.

5-أدوات ووسائط الدفع الالكتروني المستخدمة في السوق الليبية تبلغ حوالي (35 أداة) تنوعت بين تطبيقات هواتف نقالة وبطاقات مصرفية وخدمات شركات وسيطة. تتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الكرغلي والعريبي (2020) من إن أدوات التسويق المصرفي الإلكتروني (مثل أدفع لي والصكوك السياحية) كان لها تأثيرها الموجب على الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية.

بالإضافة إلى أهمية تركيز الأبحاث على أدوات السياسة النقدية لتكون اساساً لتشخيص الحالة الليبية، توصي هذه الدراسة بضرورة العمل على تقليل الاعتماد على النقود الورقية وتحفيز استخدام أدوات الدفع الالكتروني من خلال التوعية وتخفيض تكلفة استخدامها، وتطوير بنية الاتصالات، وتأهيل الكوادر البشرية، وتفعيل التشريعات للحد من اكتناز النقود الورقية واستخدامها كمخزن للثروة.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

المراجـــع:

أبوتمة، موسى، وحاج الأمين، إدريس (2019)، تحديات تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية في السودان من وجهة نظر المصارف، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 11، العدد 25، ص ص: 337-356.

البردويل، سعيد محمد، (2015)، الخدمات المصرفية الإلكترونية المطبقة في البنوك الإسلامية وعلاقتها برضا العملاء، دراسة حالة البنوك الإسلامية في محافظات غزة، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

بريكة، السعيد، وشوق، فوزي (2014)، تحديات وسائل الدفع الإلكتروني، دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، العدد الثاني، ص ص: 53-78.

البصري، عبد الرضا، وطاهر، هديل (2018)، تقنيات الصيرفة الإلكترونية وتأثيرها في جودة الخدمة المصرفية ـ بحث استطلاعي مقارن لبعض فروع المصارف العراقية الحكومية والأهلية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 114، ص ص: 132-152.

بوعبدلي، أحلام، وسعيد، حمزة (2014)، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، غرداية، الجزائر، المجلد7، العدد2، ص ص: 257-277.

بوعظمات، محمد، والفيتوري، أماني، وإدريس، المبروك (2020)، مخاطر السيولة المصرفية وتأثيرها على الربحية بالمصارف التجاريّة الليبية، **مجلة الدّراسات الاقتصادية**، جامعة سرت، المجلد 3، العدد 4، ص ص: 179-192

بوفرنة، فاخر (2022)، **الأسواق والمؤسسات المالية: المفاهيم والتطبيقات**، دار الكتب الوطنية، الجزء الأول، بنغازي-ليبيا.

بونيهي، مريم (2016)، الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد15، المجلد2، ص ص: 215-228

جاسم، علاء، ومحمد، محمود، (2020)، نظم الدفع الإلكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف، بحث في عينة من المصارف التّجاريّة العراقية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد15، العدد 1، ص ص: 11-28

الدرسي، معتز (2021)، دور المصارف المركزية في إدارة السيولة النقدية: دراسة مقارنة بين ليبيا والجزائر، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

الرفاعي، مفتاح عثمان، والدوفاني، صالح فتح الله، (2019)، معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا، **مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال**، المجلد8، العدد 1، ص ص: 201-215.

سلمان، رواد، وعبدالله، محمود، وحمحوم، فتحي (2020)، وسائل الدفع الإلكتروني في ليبيا بين الواقع والطموحات، **جامعة الزاوية كلية العلوم**، ليبيا.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

سبتي، جاسم، ومحمد، محمود (2020)، نظم الدفع الإلكتروني وفرص تأثيرها في ربحية المصارف، بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد 15، العدد51، ص ص: 11-28.

شاهين، علي عبدالله (2010)، نظم الدفع الإلكتروني ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها، مجلة جامعة الأزهر بغزة، **جامعة الأزهر**، المجلد12، العدد1، ص ص: 511-546

الشايب، محمد (2017)، الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، مجلد 1، العدد 4، ص ص: 210-223.

شعبور، سماح، ومرابطي، مصباح (2016)، وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر الواقع والتحديات، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

عبد الرحيم، هيبة، (2010)، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدّفع التقليدية في ظل وجودها، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد2، ص ص: 187-216.

عقيل، جمعة فرحات، والشافعي، إبراهيم، والصغير، منيرة سليمان (2017)، معوقات استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني في المصارف التجارية بمنطقة الخمس، **المؤتمر العملي حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا**، الخمس، ليبيا، كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب.

الغافود، مختار عبدالسلام (2019)، أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية، العدد14، ص ص: 142-171.

فخاري، فاروق، وزبيري، نورة (2018)، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: حالة النظام البنكي الجزائري، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، المجلد4، العدد2، ص ص: 174-190.

القاضي، نعيم، وبواعنه، أحمد ، والقضاة، ليث (2017)، إدارة مخاطر السيولة النقدية وتأثيرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية**، المجلد 6 ، العدد 1، ص ص: 107-154.

الكرغلي، صبري جبران، والعريبي، حواء محمد، (2021)، استخدام أدوات التسويق المصرفي الإلكتروني أدفع لي والصكوك السياحية بمصرف التجارة والتنمية في مدينة بنغازي في تنشيط حركة الإيرادات المصرفية، **مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية**، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع درنة، المجلد 14، العدد6، ص ص: 25-47

المختار، ميلاد سالم، والفيتوري، محمد عثمان (2017)، دور وسائل الدفع الإلكتروني في حل أزمة نقص السيولة، **المؤتمر العملي حول السياسات النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية**، جامعة بني وليد، ليبيا.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مسعود، أحمد سعد، (2017)، وسائل الدفع الإلكتروني وأزمة السيولة، **المؤتمر العلمي حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا**، كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، ليبيا.

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، **أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2022**.

مصرف ليبيا المركزي، **لائحة خدمات الدفع الإلكتروني الصادرة عن مجلس المدفوعات الوطني**، مارس (2020).

مصرف ليبيا المركزي،2017، **تقرير الاستقرار المالي**، البيضاء، ليبيا.

الموسوي، حيدر يونس، (2011)، إدارة المخاطر والسيولة المصرفية، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والإسلامية، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، المجلد التاسع، العدد الثاني، ص ص: 1-12.